

حرف الطاء

## حرف الطاء الطَّارِيءُ يُزِيلُ حُكْمَ الثَّابِتِ

عقد له ابن جنِّي باباً في ( الخصائص<sup>(١)</sup> ) وفيه فروع :

منها : لام التعريف والإضافة إذا دخلت على المنون حذف لها تنوينه .

ومنها : ياء النسبة إذا دخلت على ما فيه تاء التانيث حذفت لها التاء .

وإذا دخلت على ما فيه ياء مثلها نحو : كُرْسِيٍّ وَبُحْتِيٍّ<sup>(٢)</sup> حذفت لأجلها .

ومنها : علامة الجمع بالألف والتاء إذا دخلت على ما فيه التاء حذفت لأجلها نحو : تمرّة وتمرات .

ولو سميت رجلاً أو امرأة بهنداءات لقلت في الجمع أيضاً هندايات بحذف الألف والتاء الأولين لا الآخرين .

(١) انظر الخصائص ٦٢/٣

(٢) بضم الباء البُحْتُ الإبل الخراسانية كما في القاموس .

ومن ذلك: نقض الأوضاع إذا طرأ عليها طارئ كلفظ الاستفهام إذا طرأ عليه معنى التعجب استحال خبراً كقولك : مررت برجلٍ أي رجل أو أيما / رجل ! فأنت الآن مُخْبِرٌ بتناهي الرَّجُل في الفضل ، [٢٣١] ولست مستفهماً، وإنما كان كذلك، لأن أصل الاستفهام الخبر ، والتعجب ضربٌ من الخبر، فكان التعجب لما طرأ على الاستفهام إنما أعاده إلى أصله من الخبرية .

ومن ذلك أيضاً: لفظ الواجب إذا لحقته همزة التقرير صار نفيًا ، وإذا لحقه لفظ النفي عاد إيجاباً نحو : ﴿ آتَى أَذُنَ لَكُمْ ﴾ <sup>(١)</sup> أي لم يأذن ، ﴿ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ ﴾ <sup>(٢)</sup> أي أنا كذلك .

ومن ذلك ، أن تصف العَلَمَ ، فإذا أنت فعلت ذلك فقد أخرجته به عن حقيقة ما وضع له ، فأدخله معنى لولا الصفة لم يدخله إياه ، وذلك أن وَضَعَ العَلَمَ أن يكون مستغنى بلفظه عن عدّة من الصّفات ، فإذا أنت وصفته فقد سلبت الصّفة له ما كان في أصل وضعه مراداً فيه من الاستغناء بلفظه عن كثير من صفاته . انتهى .

قال ابن يعيش : فإن قيل : هل التعريف الذي في يا زيد في النداء تعريف العلمية بقي على حاله بعد النداء كما كان قبل النداء أم تعريف حدث فيه غير تعريف العلمية ؟ .

(١) يونس / ٥٩ .

(٢) الأعراف / ١٧٢ .

فالجواب: أن المعارف كلها إذا نوديت تنكرت ، ثم تكون معارف  
بالنداء ، هذا قول المبرد، وهو الصواب كإضافة الأعلام . وخالفه ابن  
السراج .

وقال الشلوبين : إذا جمع المؤنث الحقيقي جمع تكثير جاز ترك  
التاء من فعله نحو: قام الهنود ، لأنه ذهب منه لفظ المفرد فكان الحكم  
للطاريء .

وقال ابن الدهان في ( الغرة ) : المقصور المنصرف يلحقه  
التنوين ، وهو ساكن ، والألف ساكنة ، فيستحيل الجمع بينهما ،  
ويجحف الأمر بحذفهما ، ولم نر ساكنين التقياً حذفاً معاً ، ولا يجوز  
تحريك التنوين ، لأنه تحريك للساكن إذا كان بعده لا له إذا كان  
قبله ، ولا تحريك الألف ، لأنها تُغَيَّرُ عن صورتها ، فيقع اللبس بين  
المقصور وغيره من المهموز . ولا يجوز حذف التنوين لأنه لمعنى ،  
فإذا زال زال المعنى . وأيضاً فإن الطاريء يزيل حكم الثابت ؛ لأنه لو  
[٢٣٢] علم أنه إذا جيء به/حذف لم يجأ به ، فلم يبق إلا حذف الألف .

\*\*\*\*

## طَرْدُ البَابِ

قال أبو البقاء في ( التبيين ) : إذا ثبت الحكم لعلّة أطرد حكمها في الموضع الذي امتنع فيه وجود العلة : ألا ترى أنك ترفع الفاعل ، وتنصب المفعول في موضع يقطع بالفرق بينهما من طريق المعنى ، كما لو قلت : « ضرب الله مثلاً » فإنك ترفع الفاعل وتنصب المفعول مع أن الفاعل والمفعول معقول قطعاً .

قال : ونظيره من المشروع : أن الرّمْل في الطّواف شرع في الابتداء لإظهار الجَلْد ، ثم زالت العلة وبقي الحكم .

ومثل ذلك العِدّة عن النكاح شرعت لبراءة الرّحم ، ثم ثبتت في مواضع ليس فيها شُغل الرّحم . قال وسبب ذلك أن النّفوس تأنّس بثبوت الحكم ، فلا ينبغي أن يزول ذلك الأنس .

قال : ونظيره في التصريف : أن الواو في مضارع : ( وعد ) و ( وزن ) حذفت منه لوقوعها بين ياء وكسرة نحوه : ( يعد ) ثم حذفت من بقية حروف المضارعة مع عدم العلة ليكون الباب على سنن واحد ، وله نظائر أخرى . انتهى .

وقال ابن عصفور في ( شرح الجمل ) : الإعراب أصل في الأسماء، لأنه يفتقر إليه للتفرقة بين المعاني نحو : ما أحسن زيدا بنصب ( زيد ) إن أردت التّعجب من حُسْنِهِ، وَبِرْفَعِهِ إن أردت نفي الإحسان عنه ، و برفع أحسن ، وبخفض زيد، إن أردت الاستفهام عن الأحسن ، ألا ترى أن هذه المعاني لولا الاعراب لا لتست ؟

فإن قيل : إن الاعراب قد يوجد في الأسماء غير مفتقر إليه نحو شرب محمد الماء، وَرَكِبَ الفرسَ عمرو، وأشباه ذلك . ألا ترى أن الفاعل ههنا لا يلبس بالمفعول إذا أزيل الإعراب ؟ .

فالجواب : أن الإعراب لما افتقر إليه في بعض الأسماء حمل [٢٣٣] سائرهما / على ذلك كما أن العرب لما حَذَفَتِ الياء من (يَعِدُ)، لوقوعها بين ياء وكسرة حذفت من أَعِدِ، وَنَعِدُ، وَتَعِدُ حملاً على ذلك .

وقال أبو البقاء في ( التبيين ) : إذا جرى اسم الفاعل والصفة المشبهة على غير مَنْ هُمَالِه وَجِبَ إبراز الضمير فيهما مطلقاً عند البصريين ، لأن ترك إبرازه يقضي إلى اللبس في بعض المواضع نحو : زيد عمرو وضاربه هُو ، وَاللَّبْسُ يزول بإبراز الضمير، فيجب أن يبرز نفياً للْبَسِ .

ثم يطرد الباب فيما لا يلبس نحو : زيد هند ضاربه هي ، كما فعلوا ذلك في كثير من المواضع نحو : نَعِدُ وَتَعِدُ ، فإنهم حذفوا منها الواو كما حذفوها من ( يَعِدُ ) وكذلك يُكْرِمُ وَنُكْرِمُ وَتُكْرِمُ محمولة

على أُكْرِم .

وقال ابن القوّاس في ( شرح ألفية ابن معط ) : قُدِّر الكسرة في المنقوص لاجتماع الأمثال ؛ إذ الياء بكسرتين والضمُّ حُمِل (١) على الكسر للمناسبة فيهما بدليل اجتماع أصلَيْهِمَا رِدْفَيْنِ دون الألف ، ولأن الضمة أثقل من الكسرة بدليل قلب الواو ياءً إذا اجتمعتا مطلقاً . وظهر النَّصْبُ لَخَفَةِ الفتحه ، ولم تعد الواو في رأيت غازياً وداعياً فيقال : غازواً وداعواً ، لثبوت القلب رَفْعاً وجرّاً تغليياً للحالتين ، وَطَرْدُ اللَّبَابِ .

وقال عبد القاهر : هذا أقيس من حمل : أعد ، ونعد ، وتعد ، لأن الحمل المؤدِّي لإعلال اللام أولى من المؤدِّي لإعلال الفاء ، لأن اللام محلّ التّغيير ، ولأن المنقوص حمل فيه حالة على حالتين ، وباب يعد حُمِل فيه ثلاثة أشياء على شيء واحد .

وقال ابن النّحاس في ( التعليقة ) : من أجاز تقديم خبر ليس عليها دليله : أن ( ليس ) فعل ناقص مثل أخواتها ، فإذا جوزنا في كان وأخواتها يجوز في ليس أيضاً طَرْدُ اللَّبَابِ .

وقال ابن يعيش في ( شرح المفصل ) : الأصل في نَرَى ویرى وتَرَى : نَرَأَى ویرَأَى وتَرَأَى ، لأن الماضي منه : رأى ، وإنما حذفت

الهمزة لكثرة الاستعمال / تخفيفاً ، لأنه إذا قيل : أَرَأَى اجتمع همزتان [٢٣٤] بينهما ساكن ، والسّاكن حاجزٌ غير حصين ، فكأنهما قد توالتا ، فحُذِفَت الثانية على حدّ حذفها في أكرم . ثم أتبع سائر الباب ، وفتحت الرّاء

(١) في ط فقط : « حملا » بالثنية

لمجاورة الألف التي هي لام الكلمة. وغلب كثرة الاستعمال هنا الأصل حتى هَجِرَ ورُفِضَ.

وقال ابن فلاح في ( المغني ) : قلبت الهمزة في صحراء واواً في الجمع نحو : صحراوات كراهة الجمع بين علامتي تأنيث ، وقلبت في التثنية طرداً للباب على سنن واحد .

وقال ابن عصفور : ( في شرح المقرب ) : لَمَّا ألحقوا نون الوقاية لِتَقِي الفعل من الكسر ، حملوا على ذلك : يَضْرِبَانِي ، ويضربونني ، وضرباني وضربوني كما حملوا تَعَدُّ وأخواته غير ذي الياء ، وأكرم وأخواته غير ذي الهمزة على : يعد وأكرم .

وقال بعضهم : إنما بنيت المضمرات لشبهها بالحرف وَضَعاً في كثير منها ، ثم حمل ما ليس كذلك طَرْدُاً للباب على سنن واحد . وبهذا بدأ ابن مالك في ( شرح التسهيل ) .

وعبارة ابن إياز : لأن وضع المضمرة بالأصالة وضع الحرف الواحد ، ألا تراه على حرف واحد في ضربت ، وضربك ، ثم حمل على ذلك في البناء ما هو أكثر نحو : نحن ، وإياك ، لأن الجميع من باب واحد .

وقال ابن فلاح في ( المغني ) : إنما أسكنوا آخر الفعل عند اتصال تاء الفاعل به نحو ضَرَبْتُ فِرَاراً من اجتماع أربع حركات لوازم ،



ثم طرد الباب في ما لم يجتمع فيه أربع حركات نحو : دَخَرَجْتُ  
تعميماً لِلْحُكْمِ ، لأن الأفعال شرع واحد بدليل تعميم الْحُكْمِ في  
حذف الواو من ( أَعِدُّ ) ونحوه ، والهمزة من ( نكرم ) ونحوه ، وإن  
انتفت عِلَّةُ الحذف .

وقال ابن القوَّاس : ذهب الأكثرون : إلى أن متعلق الظرف  
والمجرور إذا كان خبراً يقدر بفعل ، لأنه إذا وقع صلة أو صفة يقدر  
بالفعل اتفاقاً ، فيجب أن يقدر في محلّ الخلاف طرداً للباب .

وقال ابن إياز: المضاف لا يكون إلا اسماً ، لأن الغرض الأهم

بالإضافة / تعريف المضاف ، والفعل لا يتعرّف . [٢٣٥]

فإن قيل : هلاً أضيف الفعل للتخصيص، إذ قد يصحّ ذلك فيه ،  
ألا ترى أن سوف والسين ، يُخصَّصانه بالحال .

فالجواب : أنه لما امتنع منه الغرض الأهمّ وهو التعريف امتنع  
الآخر طرداً للباب . وهذا من قواعدهم .

وقال الأندلسي في شرح ( المفصل ) : الموجب لبناء أسماء  
الإشارة تضمنها معن الحرف ، وذلك أن الإشارة معن كاستفهام وغيره  
فحقّه أن يوضع له حَرْفٌ ، فلما أدى هذا الاسم هذا المعنى نيابة عن  
الحَرْفِ في ذلك ناسب الحرف فَبُنِيَ ، وبدل على أنه تضمّن هذا  
المعنى : أنهم لم يضعوا للإشارة حَرْفاً ، وكان هذا الاسم المسموع مبنياً  
يفيد معنى الحرف ، فوجب اعتقاد تضمينهم إياه هذا المعنى . طرداً

لأصولهم، واقامة سبب لبنائه .  
 قال ابن جنّي : بني أولاً ، لأنه تضمن حرف الإشارة ، لأن  
 الإشارة معنى لم يستعملوا لها حرفاً فتضمنها هذا الاسم قبني .

وقال ابن إياز : وأما اسم الإشارة فبني لتضمنه معنى حرف  
 الإشارة، إذ الإشارة معنى ، والموضوع لإفادة المعاني الحروف ، فلما  
 أفادت هذه الأسماء الإشارة عُلِمَ أنها كان القياس يقتضي أن يكون لها  
 حرفٌ ، فلما تضمنت معناه بنيت . وهذا قول السيرافي .

قال الأصفهانيّ : فلو قيل : إن ذلك إنّما يتصور في «أولاء» دون  
 «هؤلاء» لظهور الحرف وهو ( هاء ) ، لأمكن أن يقال فيه : إن الحرف  
 الذي هو ( هاء ) غير ذلك الذي تضمن معناه ، وإن هذا زائد كما أن  
 الألف واللام في ( الأمس ) عند من بناه زائدة ، وإن الاسم بُني  
 لتضمنه معنى ألف ولام أخرى .

\*\*\*\*